

الاقتصاد الإسلامي

والاقتصاديات الوضعية السائدة

دراسة مقارنة

د. محمد شوقي الفنجري

تمهيد :

محاولة الكشف عن الاقتصاد الاسلامي في دراسة مقارنة ، هي في نظرنا دراسة ضرورية وأساسية وذلك من عدة أوجه أهمها :

١ - الاحاطة الشاملة بماهية الاقتصاد الاسلامي واستظهار أهم خصائصه .

٢ - الوقوف على حكم الاسلام بالنسبة للمذاهب والنظم الاقتصادية السائدة .

٣ - الوقوف مقلما على رأي الاسلام بالنسبة لمختلف المسائل والمشكلات الاقتصادية المعاصرة .

ومن خلال هذه الدراسة المقارنة ، نستطيع أن ندرك بحق روعة الاقتصاد الاسلامي ، وأن نستشعر بعمق قيمته الكبرى ومدى حاجتنا الملحة بل حاجة العالم أجمع في الالتزام به .

وفي رأينا أنه يمكن رد الاقتصاد الاسلامي وسياسته التمييزية الى ثلاثة أركان أو خصائص رئيسية . تعالج كل منها في مطلب مستقل على الوجه الآتي :

المطلب الأول : الجمع بين الثبات والتطور ، أو خاصة المذهب والنظام .

المطلب الثاني : الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة ، أو خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة .

المطلب الثالث : الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية ، أو خاصة الاحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي .

المطلب الأول

الجمع بين الثبات والتطور

أو

خاصة المذهب والنظام

الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد « الهي » من حيث أصوله « ووضعي » من حيث تطبيقه . ومؤدى ذلك أنه « اقتصاد ثابت » ، وهو في نفس الوقت « اقتصاد متطور » .

(١) **فهو اقتصاد ثابت :** وذلك من حيث أصوله الاقتصادية التي وردت في نصوص القرآن والسنة . مما سبق بيانه بمقالنا السابق بمجلة الدارة (١) . فهذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية غير قابلة للتغيير أو التبدل . ويخضع لها المسلمون في كل زمان ومكان . بغض النظر من تطور المجتمع من حيث تقدمه أو تخلفه . وبغض النظر عن أدوات واشكال الانتاج السائدة في المجتمع ، وهو ما عبرت عنه بالاصطلاح (المذهب الاقتصادي الاسلامي) (٢) .

(ب) **وهو اقتصاد متطور :** وذلك من حيث تفاسير تطبيق هذه الأصول بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان . ومن ثم تتعدد أو تختلف التطبيقات الاقتصادية الاسلامية باختلاف المجتمعات ، وهو ما عبرت عنه باصطلاح (النظام أو التنظيم الاقتصادي الاسلامي) .

ونخلص من ذلك الى ثلاث حقائق رئيسية :

١ - الاقتصاد الاسلامي هو : اقتصاد « الهي » من حيث المذهب « ووضعي » من حيث النظام .

٢ - المذهب الاقتصادي الاسلامي . صالح لكل زمان ومكان .
فلا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة .

٣ - النظام الاقتصادي الاسلامي . يختلف باختلاف الزمان والمكان .
فلا يقتصر على صورة تطبيقية معينة .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

اولا : الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد « الهى »

من حيث المذهب أو الأيديولوجية « ووضعي » من حيث النظام أو التطبيق

فالأصول أو المبادئ الاقتصادية الإسلامية والتي عبر عنها باصطلاح
« المذهب الاقتصادي الاسلامي » . انما يستدل عليها مباشرة من نصوص
القرآن والسنة . كسياسة اقرار الملكية الخاصة وحمايتها الى أقصى الحدود
من واقع آيات واحاديث الملكية والميراث وحدد السرقة . ومبدأ ضمان حد
الكفاية لا الكفاف لكل مواطن من واقع آيات واحاديث الزكاة التي تمثل
في الاصلام مؤسسة الضمان الاجتماعي بالتنصير الحديث . ومبدأ حفظ
التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع من قوله تعالى (كي لا يكون دولة
بين الأغنياء منكم) (٣) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (تؤخذ من
أغنيائهم فتد على فقرائهم) (٤) .

وقد جاءت نصوص القرآن والسنة في المجال الاقتصادي معدودة
وعامة . ومن ثم فقد استلزم الاسلام الاجتهاد في اعمالها وملاءمة تطبيقها
باختلاف ظروف الزمان والمكان . وهو ما عبرنا عنه باصطلاح « النظام
أو النظم الاقتصادية الإسلامية » . كاجتهاد سيدنا عمر بن الخطاب رضي
الله عنه باعتبار الأراضي المفتوحة بالشام والعراق في حكم « الملكية
الجماعية » ورفضه اعتبارها في حكم الغنيمة توزع على الفاتحين . وذلك
على أساس أن النص القرآني بشأن الغنيمة لا يطبق الا بالنسبة للأموال
المنقولة وليس بالنسبة للأموال العقارية التي هي حق المجتمع والأجيال
السابقة (٥) . وكاجتهاد العالم الاسلامي ابن حزم من حيث اعتبار الأرض
أن يزرعها وأن خير الأرض لا يكون الا للعاملين عليها أو المشتركين في
حتمها وغرسها بالمزراعة . بحيث لا يجوز عند كراء الأرض أو تأجيرها على
خلاف ما ذهب اليه ويقرره جمهور الفقهاء بشأن جواز التأجير . مفسرين

الحديث النبوي بهذا الخصوص (من كان له أرض فليزرعها أو ليمنعها أخاه ولا يكرها) بأنه تشريع خامس وضع لطروف معينة وليس بتشريع عام يسري في جميع الأصول (٦) وكاجتهاد الامام ابن حزم وشيخ الاسلام ابن تيمية في كيفية تطبيق المبدأ الاقتصادي الاسلامي بشأن ضمان حد الكفاية لكل مواطن (٧) -

وجدير بالذكر أن الاجتهادات أو التطبيقات الاقتصادية الاسلامية في صورة أنظمة أو نظريات اقتصادية اسلامية ، وان كانت « وضعية » باعتبار جهود الأئمة في استنباطها أو استقرائها ، إلا أن مرجعها ومصدرها هو الله تعالى ، فعمل الباحث في الاقتصاد الاسلامي على نحو ما أوضحناه سابقا السابق بمجلة الدارة هو تطبيقي لا انشائي ، ذلك لأنه لا ينشئ ولا يثبت حكما من عبده ، وإنما هو يظهر ويكشف حكم الله في المسألة المطروحة ، وذلك حسب ظنه واعتقاده .

وانه لما كانت حياة كل مذهب ، هي في تطبيقاته ، فقد حث الاسلام على الاجتهاد وكافأ عليه ، حتى جعل للمجتهد أجرين ان أصاب وأجر ان أخطأ وهو أجر اجتهاده . بل لقد ذهب الاسلام أكثر من ذلك ، فاعتبر الاجتهاد هو مصدره الثاني بعد القرآن والسنة . ولأنك ان أكبر شربة وجهها المسلمون أنفسهم الى الاسلام ، هو قفل باب الاجتهاد منذ أواخر القرن الرابع الهجري ، فمنذ ذلك العين توقفت الدراسات الشرعية وتجمدت التطبيقات الاسلامية عند مرحلة تاريخية معينة . ومن ثم كان الادعاء الظالم بأن الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد بدائي لا يتناسب والقرن العشرين ، والعيب مرجعه الى قصورنا عن الاجتهاد في اعمال المبادئ والأصول الاقتصادية التي وردت بنصوص القرآن والسنة بما يتصلام وظروف كل زمان ومكان (٨) -

حقا قد لا توفق بعض الاجتهادات الشرعية ، فلا يكون سبيل ابطالها التنديد بقائلها أو تجريعهم ، وإنما مقارعتها بالحجة من ذات نصوص القرآن والسنة واظهار فسادها بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستحسان واستصلاح واستصحاب . ويظل المعول عليه دائما هو ما تتبناه السلطة الشرعية في البلاد ، وهو ما يمتنع أن تتضافر كافة الجهود لتأييده ان كان صحيحا وتصويبه ان كان فاسدا .

ثانيا : المذهب الاقتصادي الاسلامي ، صالح لكل زمان ومكان ، ولا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة

فالمذهب الاقتصادي الاسلامي بأصوله وسياسته الالهية ، صالح لكل زمان ومكان . ولا يعني ذلك كما ادعى البعض أن الاقتصاد الاسلامي يجمد النشاط الاقتصادي عند مرحلة تاريخية معينة ، هي المرحلة الاقتصادية البدائية التي ظهر فيها منذ أربعة عشر قرنا ، بحيث لا يصلح لعصر اليوم عصر الفضاء والذرة . كما لا يعني كما ادعى البعض الآخر ، أن يضع قيودا على العقل تعدد من حركته . ذلك كله مشتق ، متى لاحظنا أمرين أساسيين :

أولها : ان هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية ، قليلة ومحدودة وجاءت عامة وكلية لا تتعرض للتفاصيل . وقد قررهما الاسلام كغائمين الأديان لتكون دليل الانسانية للحركة المتطورة نحو أهدافها . فهي ليست الا نورا يستنير به العقل عند تفكيره . وليست في النهاية الا معالم ومخطوطا عريضة تعطي بالفرد والمجتمع الى سعادة الدنيا والآخرة .

ثانيها : ان هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الاسلامية ، لا تتعلق الا بالعاجات الأساسية اللازمة لكل فرد أو مجتمع . بغض النظر عن درجة تطوره أو مدى النشاط الاقتصادي أو نوعية أدوات ووسائل الانتاج .

وعليه فإن المذهب الاقتصادي الاسلامي لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة أو أشكال بذاتها للانتاج . وتعتبر هذه النقطة في نظر بعض الباحثين في الاقتصاد الاسلامي كالأستاذ المرحوم الدكتور عبد الله العربي وفلسفته الأستاذ محمد باقر الصدر هي أحد مراكز الاختلاف الرئيسية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الماركسي . إذ يقرر الاقتصاد الماركسي الصلة العنمية بين تطوير أدوات الانتاج والحياة الاجتماعية ، مدعيا أنه من المستحيل أن يحتفظ مذهب اقتصادي بوجوده على مر الزمن أو أمر يصلح للحياة الانسانية في مراحل متعددة . ولقد تعدى الواقع الاسلامي الذي عاشته الانسانية في عهدها المجيد منطق الماركسية التاريخي وحساباتها المادية . إذ لم يكن هذا الواقع الانتلابي الذي خلق أمة وعدل من سبر التاريخ وليد أسلوب جديد في الانتاج أو تفكير في أشكاله وقواه ، (٩) .

ثالثا : النظام الاقتصادي الاسلامي ، يختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولا يقتصر على صورة تطبيقية معينة

فليس في الاقتصاد الاسلامي نظام معين يلتزم به كل مجتمع اسلامي . بل بالعكس ينبغي أن تتعدد التطبيقات الاقتصادية الاسلامية بحسب ظروف كل مجتمع . وذلك في إطار مبادئ وسياسة الاقتصادية .

ومن هنا ندرك خطأ الكثيرين حين ينادون بالعودة الى النظام الاقتصادي أيام الخلفاء الراشدين . ذلك أن هذا النظام ليس الا مجرد نموذج لتطبيق اسلامي . حقا قد يكون التطبيق الاقتصادي الاسلامي في عهد الخلفاء الراشدين هو تطبيق نموذجي لمبادئ الاسلام وأصوله الاقتصادية . ولكنه تطبيق نموذجي حسب ظروف ذلك العصر . وأنه بعد أن اتسع النشاط الاقتصادي وتنوعت صورته وتشابكت المصالح المادية وتعمقت الحياة الاجتماعية ، فقد لا يصلح هذا النموذج الاقتصادي ليحكم مجتمعنا الاسلامي المعاصر . وإن الاقتصاديين المسلمين مطالبون دائما بإيجاد الصيغة الملائمة لكل مجتمع لأممال المبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية (١٠) .

ومن هنا ندرك أيضا خطأ بعض المجتمعات الاسلامية حين تتصور أن الاقتصاد الذي تنبئه هو - دون غيره - التصحيح الحقيقي عن الاسلام . ذلك أن تعدد التطبيقات الاقتصادية هو من لوازم المذهب الاقتصادي الاسلامي . وذلك بسبب اختلاف ظروف كل مجتمع . ويكون الحكم على تطبيق اقتصادي معين بأنه اسلامي مرده مدى الالتزام بأصول الاسلام وسياسته الاقتصادية .

على أنه مهما تعددت النماذج أو التطبيقات الاقتصادية الاسلامية ومهما اتسع الخلاف بينها ، فهو اختلاف في الفروع والتفاصيل لا في المبادئ والأصول إذ كلها تستمد من معين واحد . هو نصوص القرآن والسنة . ومن هنا كان الحديث النبوي (اختلاف علماء أمتي رحمة) (١١) . وهو ما عبر عنه شيخ الاسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله انه (اختلاف لتويع لا اختلاف قضاء) (١٢) .

وعليه فقد يتوسع أحد المجتمعات الاسلامية في الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة . فلا يتحول الى مجتمع اشتراكي يدور في فلك المعسكر الشرقي . كما قد يضيق آخر من الملكية العامة لمعاب الملكية الخاصة . فلا يتحول الى مجتمع رأسمالي يدور في فلك المعسكر الغربي .

ولكن يظل الاقتصاد في كلا المجتمعين اسلاميا طالما لم يخرج عن المبدأ الاقتصادي الاسلامي من حيث الانقياد على المملكتين الخاصة والعامة . وما الخلاف بينهما الا خلاف تطبيق بحسب ظروف الزمان والمكان .

المطلب الثاني

الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة أو

خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة

يهدف كل . مذهب . أو . نظام . اجتماعي أو اقتصادي الى تحقيق المصلحة بجلب النفع ودفع الضرر . ولكن المصلحة قد تكون خاصة أو عامة . وقد تتعارضان . ومن هنا تختلف المذاهب والنظم الاجتماعية والاقتصادية بحسب سياستها من هاتين المصلحتين :

(أ) فبعضها كالمذهب الفردي : والنظم المتفرعة عنه كالرأسمالية . تجعل الفرد هدفها فتهتم بمصلحته أولا وتقدمه على المجتمع .

(ب) وبعضها كالمذهب الجماعي : والنظم المتفرعة عنه كالاشرافية . تجعل المجتمع هدفها فتهتم بمصلحته أولا وتقدمه على الفرد .

(ج) وينفرد الاسلام منذ البداية : بمذهبية اقتصادية متميزة . لا تركز أساسا على الفرد شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه . ولا على المجتمع فحسب شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه . وإنما قوامها التوفيق والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . وهو ما قد يعبر عنه بأنه أيديولوجية أو مذهبية وسط أخذنا من قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) (١٣) . وقوله صلى الله عليه وسلم (إياكم والفلو فإننا أممك من كان قبلكم الفلو) (١٤) .

ويهمنا هنا أن نبين أن هذه الوسطية والتي تعني الاعتدال والملازمة . ليست وسطية حسابية مطلقة في كافة نواحي الحياة . بل هي وسطية اجتماعية نسبية . إذ الاعتدال وهو سمة الاسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة . لا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة . ولكنه أمر اجتماعي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان .

غير أنه في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالات الحروب أو المجاعات أو الأوبئة . حيث يتمدد التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة فإنه بأجماع تضحي المصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة . تلك المصلحة الأخيرة التي هي حق الله تعالى الذي يعلو فوق كل الحقوق .

ونخلص من ذلك الى ثلاثة حقائق رئيسية :

- ١ - مناط الاقتصاد الاسلامي هو المصلحة .
- ٢ - التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في حالة التمازج .
- ٣ - تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في حالة عدم امكان التوفيق .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

أولاً : مناط الاقتصاد الاسلامي هو المصلحة

فالاقتصاد الاسلامي - شأن الاسلام كله - مناطه هو المصلحة . وقد عبر عن ذلك الاصوليون أي علماء اصول الفقه الاسلامي بقولهم (حيث وجدت المصلحة فثمة شرع الله) . ويقول فضيلة أستاذنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه السياسة الشرعية (انما تربط جميع الأحكام بالمصالح اذ الغاية منها جلب المنافع ودرء المفاسد . حتى أن الرسول كان ينهى عن الشيء لمصلحة تقتضيه ثم يبيحه اذا تنبأت الحال وصارت المصلحة الى اباحته . فغاية الشرع هو المصلحة . والسبيل الى تحقيق المصالح حيث لا نص من قرآن أو سنة هو اجتهاد الرأي) (١٥) .

وتحقيق المصالح يختلف باختلاف الظروف . فما يعتبر مصلحة في ظروف معينة . لا يعتبر كذلك في ظروف أخرى . وفي هذا المعنى يقول الامام الشاطبي في كتابه الموافقات (ان الشار في معظم المنافع والمضار أن تكون اضافية لا حقيقية . فهي منافع ومضار في حال دون حال . وبالنسبة الى شخص دون شخص . أو وقت دون وقت) (١٦) .

وترتب المصالح التي يقصدها الشارع بحسب أهميتها . فيقدم ما هو ضروري على ما هو حاجي . ويقدم ما هو حاجي على ما هو تحسيني . بل ان الضرورات ليست في مرتبة واحدة . فلا يراعى ضرورة اذا كان في مراعاته اخلال بضروري أهم منه . وبالمثل . الحاجيات والتحسينات . ومن ثم فقد أبيح شرب الخمر اذا اضطر اليها كظماً شديد معاقبة على النفس ولم يراع حفظ العقل . لأن حفظ النفس ضروري أهم من ضرورة حفظ العقل . وأبيح كشف العورة اذا اقتضى هذا علاج طبي لأن ستر العورة تحسيني والعلاج ضروري .

ولعل ذلك هو السبب في معاداة الاسلام لعبادة الترف أو الرفاهية الغال فيها . لا سيما حين لا تتوافر للبيض الضرورات الأساسية - وهو ما كان دائماً الخليفة عبر بين الخطاب مردداً قوله تعالى (وبشر معظلة والقصر مشيد) (١٧) .

ثانيا : التوفيق بين

مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في حالة التعارض

(أ) الاقتصاد الرأسمالي : يجعل الفرد هدفه فيهم بمصلحته أولا ويقدمه على المجتمع . ومن ثم فهو يمنحه الحرية الكاملة في سائر النشاط الاقتصادي وفي التملك واستعمال الملكية . وهو يبرر ذلك بأنه حين يرضى مصلحة الفرد وحدها إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الجماعة . إذ ليس المجتمع الا مجموعة أفراد مجتمعين .

وإذا كانت هذه السياسة الاقتصادية قد أدت الى مزايا أهمها : إطلاق الباعث الشخصي والمبادرة الفردية وبواعت الرقي . فضلا عن انطلاق النشاط الاقتصادي وتعمده وسرعة نموه . الا أنها أدت الى مساوئ أهمها : اتجاه النشاط الاقتصادي الى تحقيق أكبر قدر من الربح بغض النظر عن الحاجات العامة الأساسية . وانتشار البطالة والأزمات الاقتصادية . فضلا عن أنفراد المجتمع ليسوا على درجة واحدة من الكفاية أو الذكاء أو القدرة مما أدى الى سيطرة الأقوياء واستئثار الأقلية بخيرات المجتمع . وبالتالي سوء توزيع الثروة أو الدخل وثفاقم ظاهرة التفاضلات والصراخ بين الطبقات .

(ب) أما الاقتصاد الاشتراكي : فهو يجعل المجتمع هدفه فيهم بمصلحته أولا ويقدمه على الفرد . ومن ثم تدخلت الدولة في كل نشاط اقتصادي وضمت الملكية العامة لوسائل الانتاج . وهو يبرر ذلك بأنه حين يرضى مصلحة المجتمع وحدها إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الفرد . إذ الفرد لا يعيش الا في مجتمع وأن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه وأن تقدمه وتفتح ملكاته هي بحسب درجة نمو هذا المجتمع وتطوره .

وإذا كانت هذه السياسة الاقتصادية الاشتراكية قد أدت الى مزايا أهمها : ضمان الشباع الحاجات العامة وتنظيم الانتاج وتلاي البطالة والأزمات الاقتصادية . فضلا عن رعاية مصلحة الأغلبية العاملة ومعالجة سوء توزيع الثروة . الا أنها أدت الى مساوئ أهمها : ضعف الحوافز الشخصية والمبادرات الفردية وبواعت الرقي الاقتصادي . فضلا عن الضغوط المختلفة والتمقيدات الادارية وتحكم البيروقراطية وضياح الحرية الشخصية التي هي جوهر الحياة الانسانية .

(ج) أما الاقتصاد الاسلامي : فإن له سياسته المتميزة التي لا تركز أساسا على الفرد شأن الاقتصاد الرأسمالي . ولا على المجتمع شأن الاقتصاد

الاشتراكي . وانما هي ترمي المصلحتين الخاصة والعامة وتعاول الموازنة بينهما . واساس ذلك عنده هو أن كلا المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر . وفي حماية أحدهما حماية للآخر . ومن ثم كفل الاسلام كافة المصالح الخاصة والعامة . وحقق مزايا رعاية كل منهما . وخلص من مساوئ اضرار أحدهما .

فقوام المذهبية (الايديولوجية) الاقتصادية الاسلامية هو حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وهذا ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : (لا تظلمون ولا تظلمون) (١٨) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (لا ضرر ولا ضرار) (١٩) . وقد أعطانا الرسول صلى الله عليه وسلم صورة بسيطة ولكنها عميقة المعنى في التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة بقوله : (ان قوما ركبوا سفينة فافتسموا . فصار لكل منهم موضع . فنظر رجل منهم موضعه بفأسه . فقالوا له ماذا تصنع . قال هذا مكانني اصنع فيه ما اشاء . فان اخذوا على يده نجا ونجوا . وان تركوه هلك وهلكوا) (٢٠) .

وتطبيقا لذلك فان الحلول الاقتصادية الاسلامية تتميز عن غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية . بأنها ثمرة التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . ويظهر أثر ذلك عند مقارنة كيفية معالجة الاقتصاد الاسلامي وغيره من الاقتصاديات الوضعية السائدة رأسمالية كانت أو اشتراكية . لمختلف القضايا والمشكلات الاقتصادية من انتاج وتوزيع وتنمية ومدى الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . مما لا يتسع نطاق هذا البحث لبياناه ويرجع فيه الباحث الراغب في المزيد والتفاصيل الى مؤلفنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) .

وجدير بالذكر أنه من الغطاء الكبير محاولة العاقل الاقتصاد الاسلامي بأحد الاقتصاديين السائدين الرأسمالي أو الاشتراكي . أو تصور الايديولوجية (المذهبية) الاقتصادية الاسلامية بأنها مزاج مركب بين الفردية (الرأسمالية) وبين الجماعة (الاشتراكية) تأخذ من كل منهما جانباً . وانما هو اقتصاد متميز . له ايديولوجية اقتصادية متفردة تقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية أو الاشتراكية . واذا كان في المذهبية الاقتصادية الاسلامية فردية . فهي فردية تختلف عن كل فردية الرأسمالية . أو لا تذهب الى اقرار الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي وفي استعمال الملكية . واذا كان في هذه المذهبية جماعية . فهي جماعية تختلف عن جماعية الاشتراكية . أو لا تسلم

بحق الدولة المطلق في التدخل في الشاغل الاقتصادي أو الحد من الملكية الخاصة . ولا توصف المتول الاقتصادية لمجتمع مشكلات العصر بأنها اسلامية الا بقدر ما تحقق مصلحة الفرد ومصحة الجماعة موافقة بينهما دون اهدار أحدهما .

حقا قد يتداخل الاقتصاد الاسلامي مع غيره من المذاهب والنظم الاقتصادية الوصية . وقد تتعبر بعض الحلول أو التطبيقات الاقتصادية الاسلامية مع غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية . فلا يمس ذلك اقتباس الاقتصاد الاسلامي من غيره . طالما الثابت أن هذا التدخل أو التوافق عارض وفي التفاصيل . بحيث يصل الاقتصاد الاسلامي متميزا بسياسة المفردة وتظل حلوله متميزة بأصولها الخاصة (٢١) .

ثالثا : تقديم المصلحة العامة على

مصلحة الفرد في حالة عسدم امكان التوفيق

وإذا كان قوام أيديولوجية الاسلام الاقتصادية هي التوفيق أو الموزنة أو الملاءمة بين المصالح الخاصة والعامة . إلا أنه إذا تعددت هذه الملاءمة لطروف غير مادية كعالة الحرب أو المجاعات أو الأوبئة . فانه بالاحتماع يصحى بالمصلحة العامة وتقدم المصلحة العامة باعتبارها حق الله تعالى الذي يملو فوق كل الحقوق . وهذا ما يعبر عنه الأصوليون بقولهم (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام) . أو قولهم (يتحمل الضرر الأدنى لدفع الأعلى) . أو قولهم (إذا تعارضت مسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما) .

ولا شك أنه في مثل هذه الأحوال الاستثنائية وهي حالات العروب والمجاعات والأوبئة قد يتجاوز التطبيق الاقتصادي الاسلامي أكثر المذاهب والنظم المعاصرة نظرها . وليس معنى ذلك أن الاسلام يتفق مع هذه المذاهب والنظم . طالما الثابت أن مثل هذا الحل لا يكون الا في الطروف غير العادية . أي لا يلد اليه الا استثناء وكلاج مؤقت وتقدر الضرورة .

وعليه فاسا يرى أنه في المجتمعات المتغيرة التي يطلب على أفرادها الصياع والحرمان . لا يجوز لمسلم أن يحصل على أكثر من كفايته . ويتميز على الدولة الاسلامية أن تتدخل لتأخذ من فصول الأعيان بالقدر الذي يوزن لكل مواطن حد الكفاية . وانه متى توافر حد الكفاية لكل مواطن في المجتمع الاسلامي . فانه طبقا لمعديته السوي (لا بأس بالصبي لمن اتقى) (٢٢) .

وعلى صوة ذلك نستطيع أن نفهم وأن نحدد نطاق الآية الكريمة (يسألونك ماذا ينفقون - قل المصروف - والعمو ها هو المصل وكل ما أراد من الحاجة - وكذلك قول الرسول عليه السلام في حالة سفر (من كان له فصل زاد فليعد به على من لا زاد له) (٢٤) ويصيف الزيادة أن الرسول عليه السلام ذكر من أصناف المال مذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فصل - وقول عمر بن الخطاب عام الجماعة لو لم أحد الناس ما يسهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيضاسموهم أصناف بطونهم حتى يأتي أحد بالحياة - لعمري فانهم لم يهلكوا على أصناف بطونهم) (٢٥) - ويستطيع أيضا أن يدرك ماهية تلك الاحترافات الخاصة التي اقترها جمهور الفقهاء لمرع الملكية الخاصة لتوسيع المساجد أو للمصلحة العامة - وكنتيجة العملية عمر بن الخطاب لبعض السلع ومصادره لصالح بيت المال كل زيادة غير معقولة في أموال ولاته بما فيها سعد بن أبي وقاص بطل القادسية وحال الرسول عليه السلام وأبو هريرة صاحب الرسول والمحدث المشهور (٢٦) - ومذهب إليه الإمام مالك بأنه (يجب على الناس إهداء أسرارهم وإن استغرق ذلك أموالهم) (٢٧) - ومذهب إليه الإمام ابن حزم بأنه (إذا مات رجل جوعا في بلد اعتبر أهله قتلة وأحدث سهم دية القتل) (٢٨) - ومذهب إليه الإمام الشافعي بأنه (إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم - فلابد أن كان عددا أن يوظف على الأغنياء - أي يفرض عليهم صرائب - ما يراء كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال - - وجه المصلحة هنا طاهر به لو لم يعمل الإمام ذلك بطلت شوكة وصارت ديارها مرصعة لاستيلاء الكفار) (٢٩) -

المطلب الثالث

الجمع بين المصالح المادية والعاجات الروحية

أو

خاصة الاحساس بالله تعالى ومراقبته في مباشرة النشاط الاقتصادي

في كافة العلم الاقتصادية الوصفية - فردية كانت أو جماعية - يقتصر النشاط الاقتصادي على تحقيق المصالح المادية سواء كانت هذه المصالح المادية هي تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الشأن في الاقتصاد الرأسمالي أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الاشتراكي - فالنشاط الاقتصادي ذو صفة مادية بحتة - وإن اختلفت صورته باختلاف النظام المطلق رأسماليا كان هذا النظام أو اشتراكيا -

أما في الاقتصاد الإسلامي ، فإن النشاط الاقتصادي وإن كان مادياً بطبيعته ، إلا أنه مطبوع بطابع ديني أو روحي . هذا الطابع لقوامه الإحساس بالله تعالى وحشيته وابتغاء مرضاته . وأساس ذلك أنه بحسب الإسلام لا يتعامل الناس بعضهم مع بعض بحسب . وإنما يتعاملون أساساً مع الله تعالى . فإذا كانت الاقتصاديات الوضعية تقوم على أساس المادة ، وهي وحدها التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فإن الأساس في الاقتصاد الإسلامي هو الله سبحانه وتعالى وإن حشيته وابتغاء مرضاته والالتزام تعاليمه هي التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض .

ويترتب على هذه العادة الثالثة للاقتصاد الإسلامي ، والتي تقوم على أساس الإحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي ، عدة آثار ينفرد بها هذا الاقتصاد سجلها فيما يلي

- ١ - الطابع الإيماني والروحي للنشاط الاقتصادي .
- ٢ - ازدواج الرقابة وشمولها .
- ٣ - تسمي هدف النشاط الاقتصادي .

ونوضح ماتقدم باختصار فيما يلي :

أولاً : الطابع الإيماني والروحي للنشاط الاقتصادي

في ظل النظم الاقتصادية الوضعية ، رأسمالية كانت أو اشتراكية ، لا يتجاوز النشاط الاقتصادي حدود المادة . وخطأ هذه النظم أنها تصور أن الإنسان مادة فحسب . وإن حقيقة العالم تنحصر في ماديته . وإن الكسب المادي أو الكفاية المادية هي كل حياة البشر . ومن ثم كان هذه الفراع الروحي أو ذاك الانفلاس القمعي الذي تعاني المجتمعات التي تدبّر بهذه النظم . وكلما يعلم أن الدول الاسكندنافية ، وهي من أكثر وأسبق دول العالم في التقدم المادي ، تنتشر فيها ظاهرة الانتحار .

أما الاقتصاد الإسلامي ، فإنه إلى جانب إيمانه بالعامل المادي ، وإن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون مادياً . إلا أنه لا يغفل الجانب الروحي في الكيان البشري . وكل مايقطعه الإسلام بهذا العنصر . هو أن ينتج المرء بشاطئه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وحشيته . إذ يقول الله تعالى (لا تكونوا كالذين سوا الله فأسأموهم أنفسهم) (٣٠) ، ويقول الرسول عليه السلام (إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ماكان

حائلاً وابتغى به وجهه) (٣١) . اد الأمر كما يقول الحديث السيوي
(بما الأعمال بالنيات) (٣٢) وهو ماعبر عنه الاصوليون بقولهم
(الأمور بمقاصدها) .

ولا شك أن هذا التوجه بالشاغل الاقتصادي إلى الله تعالى . ليس
مقصوداً لدائه . فله تعالى لا يحميه ولا يصيره أن يتجه إليه الناس بشاغلهم
الاقتصادي أو لا يتجهوا (أن الله لم يمسح من العالين) (٣٣) . وما قيمة
هذا التوجه أنه حماية لفرد من نفسه (أن الدين لا يؤمنون بالآخرة
ربما لهم أعمالهم فهم يعمهون) (٣٤) . وهو صمام أمان لسلامة الشاغل
الاقتصادي بل هو الوسيلة الفعالة لصلاح الفرد والمجتمع (وذلك خير للدين
يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون) (٣٥) . وصدق الله العظيم :
(يا أيها الناس اتقوا الله . الله هو المهيمن الحميد) (٣٦) .
وقوله تعالى (لن يبال الله لعونها ولا ذمها . ولكن يباله التقوى
منكم) (٣٧) .

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملاً سبباً في الاقتصاد الاسلامي . هو الاتجاه
بالشاغل الاقتصادي إلى الله سبحانه وتعالى . مما يضي على ذلك الشاغل
الطابع الالهي والروحي . وشعور الرضا والاستقرار . وما تترك نقطة
هامة كثيراً ما تدق على الكثرين وسهم المصممين . وهي أن الاسلام لا يعرف
الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي . ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو
آخروي . فكل شاغل مادي أو دنيوي . هو في نظر الاسلام عبادة . طالما كان
مشروعاً وكان يجه به إلى الله تعالى . فليس صحيحاً أن هناك صراعاً بين
الدين والدنيا . أو أن هناك محالاً لكل من الشاغل الدنيوي والشاغل
الأخروي . فالاسلام لا يعترف بهذا الفصل الميتافيزيقي بين الحاجات المادية
أو الروحية . وذلك التعبير المصطنع بين الأنشطة الدنيوية أو الأخروية
إلا على أساس مشروعية العمل واستمارة وجه الله . ويحكم أن بعض الصعابة
رأى شأناً قوياً يسرع إلى عمله فقال مصمهم (لو كان هذا في سبيل الله)
فرد الرسول عليه السلام (لا تقولوا هذا . فانه ان كان حرج يسمى على
ولده صغاراً فهو في سبيل الله . وان كان حرج يسمى على أبيه شبيحاً
كثيراً فهو في سبيل الله . وان كان حرج يسمى على نفسه يمعها فهو في سبيل
الله . وان كان حرج رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان) (٣٨) .

أكثر من ذلك فإن علامة الايمان الصحيح في الاسلام . هو العمل
بالفعل الذي يعود بالفالح على المجتمع . فله سبحانه وتعالى يتقرب
(وقل امنوا بربكم ورسوله والمؤمنون) (٣٩) . ويتقرب

(لا غير في كثير من نواحيهم الا من امر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس) (٤٠) . ويردد الرسول عليه السلام أن السبيل الفعال للتقرب إلى الله تعالى والقرب برصاء هو بمحنة عباده ومساعدتهم وإن (مرئيك عند الله بقدر مرئيك عند الناس) وإن (أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس) (٤١) . وقد أراد أحد الصعدي الدعوة والاعتكاف لذكر الله تعالى فقال له الرسول عليه السلام (لا تعمل فإن مقام أحدكم في سبيل الله - أي في سبيل المجتمع - أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً) (٤٢) . فالإيمان في الاسلام ليس ايديا مجردا ABSTRAIT ولكنه إيمان محدد GONCRET مرتبط بالعمل والانتاج . ومرتبطة بالعمل وحسن التوزيع . ويرتبط بحسن المعاشة ومد يد المعونة للغير . أي مرده في النهاية نفع المجتمع . ومن ثم كان تأكيد الرسول عليه السلام بأن (رهبانية الاسلام هي الجهاد في سبيل الله) . أي في سبيل المجتمع . مجتمع المثقين الذي هو مجتمع الانتاج والخدمات .

فالروحانية في الاسلام هي العمل الصالح بإتغاء وجه الله تعالى . ورحم الله عمر بن الخطاب حين كان يردد (والله لنس جأت الأعاجم بالأعمال وجئت بغير عمل فهم أولى بمحمد مما يوم القيامة) .

ثانيا : ازدواج الرقابة وشمولها

في ظل النظم الاقتصادية الوضعية ، الرقابة في سائر الشبكات الاقتصادية هي أساسا رقابة حارجة ساطها المقابلية .

وفي ظل الاقتصاد الاسلامي . فإنه إلى جانب رقابة القابضين أو الشريعة . يحرص في نفس الوقت على إقامة رقابة أخرى ذاتية أساسها عقيدة الإيمان بالله وحساب اليوم الآخر . ولا شك أن في ذلك صفة قوية لتسليم السلوك الاجتماعي وشرعية النشاط الاقتصادي . لشعور الفرد المؤمن بأنه إذا استطاع أن يفت من رقابة ومساءلة القانون أو الشريعة . فإنه لن يستطيع أن يفت من رقابة ومساءلة الله تعالى . ومن هنا كان أساس المسؤولية في الاسلام (أن أعد الله كتابك تراء فإن لم تكن تراء فإنه يراك) (٤٣) . وكان تأكيد الرسول عليه السلام بأنه (لا يرني الراعي حين يرسي وهو مؤمن . ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) (٤٤) .

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملا مميذا في الاقتصاد الاسلامي . هو اعتداده بالوارد الديني في توجيه النشاط الاقتصادي باستثمار المسلم رقابة الله

تعالى في كل تصرف من تصرفاته ومسئولياته منه ، بحيث يلتزم المسلم تعاليم الاسلام الاقتصادية تلقائيا ببعث العقيدة والايمان . أي عن رغبة واختيار بغير حاجة الى سلطان لاتخاذ . وهذا يعكس ما هو سائد في النظم الاقتصادية الوضعية حيث لا تهتم بل ينكر بعضها الوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي . ويبدو أثر ذلك في محاولة الكثيرين في كل هذه النظم التهرب من التزاماتهم أو الاعتراف بنشاطهم الاقتصادي كلما غفلت عين الدولة أو عجزت أجهزتها عن رقابتهم ومساءلتهم .

ثالثا : تسامي هدف النشاط الاقتصادي

في كافة النظم الاقتصادية الوضعية ، المصالح المادية سواء كانت في صورة تحقيق أكبر قدر من الربح (كالنظم الفردية أو الرأسمالية) أو تحقيق الكفاية والرخاء المادي (كالنظم الجماعية أو الاشتراكية) ، هي مقصودة لذاتها . وقد أدى ذلك الى هذا الصراع المادي المسور الذي تعاني منه المجتمعات الرأسمالية . والى اتجاه التحكم والسيطرة الذي هو طابع المجتمعات الاشتراكية . وأنه رغم ما حققه الاقتصاد المادي السائد في العالم ، رأسمالياً كان أو اشتراكياً ، من مكاسب ورخاء مادي ، إلا أن هذه المكاسب وذلك الرخاء أصبح هو في ذاته مهدداً بالضياح بحكم هذا الصراع العنيف الدائر بين ذات هذه النظم الاقتصادية المادية ، طالما أن المادة فيها مقصودة لذاتها .

وفي الاقتصاد الاسلامي ، المصالح المادية وإن كانت مستهدفة ومقصودة ، إلا أنها ليست مقصودة لذاتها لقوله تعالى : (أما من ظنى وأثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى) (٤٥) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (تمس عبد الدينار وعبد الدرهم) (٤٦) . وإنما كوسيلة لتحقيق الفلاح والسعادة الانسانية . ذلك أنه بحسب التصور الاسلامي ، الدنيا هي مزرعة الآخرة ، والانسان هو خليفة الله في أرضه (اني جاعل في الأرض خليفة) (٤٧) ، وأنه مطالب دائماً بأن يرتفع الى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا وحياتها وتسخير طاقاتها لخدمة الأجيال البشرية بقوله تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (٤٨) أي كلفكم بممارستها . وقوله تعالى : (وسفر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه) (٤٩) فالمال في الاسلام ليس غاية في ذاته ، والمسلم إذا كان مكلفاً بطلب المال وتشجيعه وتنميته ، فهو لا يطلبه لذاته وإنما باعتباره وسيلة الفعالة في رحلته الى الله تعالى : (يا أيها الانسان انك كادح الى ربك كدحاً فلاقه) (٥٠) وقوله تعالى (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) (٥١) . وقول

الرسول عليه الصلاة والسلام : (نعم المال الصالح للعيد الصالح) (٥٢) .
 وصدق الرسول الكريم (ان الدنيا حلوة خضرة وان الله مستغلقكم فيها
 فتناظر كيف تعملون) (٥٣) . بل لقد ذهب الرسول عليه السلام في تصويره
 لحرص الاسلام على الانتاج والتميز قوله : (اذا قامت الساعة وفي يد
 احدكم فسيلة - أي شتلة - فاستطاع الا تقوم حتى يفرسها ، فليفرسها فله
 بذلك اجر) (٥٤) .

ومؤدى ذلك ان ثمة عاملا مميزا في الاقتصاد الاسلامي ، هو ان المادة
 وان كانت مطلوبة ، الا انها ليست مقصودة لذاتها ، كما ان الهدف من
 النشاط الاقتصادي هو تمخير الدنيا واعياؤها وان ينعم الجميع بخيراتها .
 وليس هو التحكم او السيطرة الاقتصادية او استثمار فئة او دول معينة
 بغيرات الدنيا كما هو الشأن في كافة الاقتصاديات الوضعية السائدة رأسمالية
 كانت او اشتراكية .

- ١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٦ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٧ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٨ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٩ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٠ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٥ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٦ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٧ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٨ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ١٩ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٠ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٥ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٦ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٧ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٨ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٢٩ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٠ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٥ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٦ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٧ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٨ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٣٩ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٠ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٥ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٦ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٧ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٨ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٤٩ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥٠ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥١ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥٢ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥٣ - القرآن الكريم : (١٠٤) .
- ٥٤ - القرآن الكريم : (١٠٤) .

- ١ - انظر مقالنا السابق بمجلة الدارة (نحو الاقتصاد اسلامي : النهج والفهوم)
والمنشور بعدها الصادر في ربيع ثلث سنة ١٣٩٨ هـ ص ١٨٤ وما بعدها .
 - ٢ - انظر بحثنا المنون (المذهب الاقتصادي في الاسلام) . والمقدم للمؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي والتقدم يمكن التكرار في الفترة من ٢١ الى ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ الى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ .
 - ٣ - سورة العنبر . الآية رقم ٧ .
 - ٤ - رواء البخاري ومسلم .
 - ٥ - انظر بحثنا باللغة الفرنسية عن الملكية في الاسلام . والمنشور بمجلة عصر الحضارة العدد ٢٣١ السنة ٥٩ يناير سنة ١٩٦٨ م والمنون
- La Propriété En Islam**
- ٦ - انظر مؤلف فضيلة الاستاذ الشيخ محمد ابو زهرة عن الاسام ابن حزم .
طبعة ١٩٥٤ م ص ٥١١ وما بعدها .
 - ٧ - انظر بحثنا المنشور بمجلة ادارة اضايا الحكومة بالقاهرة سنة ١٩٦٧ بعنوان (ذاتية الاسلام) .
 - ٨ - انظر بحثنا بالفرنسي في موضوع مشكلة تلف العالم الاسلامي
Problème de la Décadence de monde Musulman
والمنشور سنة ١٩٦٩ بمجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة .
 - ٩ - انظر فضيلة الاستاذ محمد باقر الصدر في كتابه الاقتصاد ص ٢٩٦ من الطبعة الثالثة دار الفكر بيروت سنة ١٩٦٩ . وانظر ايضا الدكتور محمد عبد الله العربي في بحثه الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر ص ٣٠١ من كتاب مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الصادر في اكتوبر ١٩٦٩ .
 - ١٠ - انظر كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) . طبعة سنة ١٩٧٢ . للنشر دار النهضة العربية بالقاهرة . ص ١٣ .
 - ١١ - انظر الجامع الصغى للسيوطي .
 - ١٢ - انظر فتاوى ابن تيمية جزء ٦ ص ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤ .
 - ١٣ - سورة البقرة . الآية رقم ١٣٤ .
 - ١٤ - انظر مستند الامام احمد بن حنبل . تعليق الشيخ شاذلي . الجزء ١٥ تحت رقم ٣٢٤٨ .
 - ١٥ - انظر فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف . في كتابه السياسة الشرعية . طبعة القاهرة الطبعة السابعة سنة ١٣٥٠ هـ . ص ٦ . ٧ .
 - ١٦ - انظر التوافقات للامام الشافعي الجزء الثاني ٢٠٩ و ٢٤١ و ٣٦٨ و ٣٠٦ .
 - ١٧ - سورة الحج الآية رقم ٤٥ .
- ويرجع في شرح ذلك الى الدكتور سليمان الطماوي . في كتابه عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة . الطبعة الاولى سنة ١٩٦٩ . لنشر دار الفكر العربي . ص ٤٩٤ .
- ١٨ - سورة البقرة الآية ٢٧٨ .
 - ١٩ - مستند الامام احمد بن حنبل .
 - ٢٠ - البخاري والترمذي .
 - ٢١ - انظر كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) . طبعة ١٩٧٢ للنشر دار النهضة العربية القاهرة . ص ١٧٤ .
 - ٢٢ - رواء الحاكم في المستدرک .
 - ٢٣ - سورة البقرة . الآية ٢١٤ .
 - ٢٤ - رواء مسلم .
 - ٢٥ - انظر الدكتور سليمان الطماوي . عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة . مرجع سابق .
 - ٢٦ - انظر الدكتور سليمان الطماوي . مرجع سابق .

- ٢٧ - انظر تفسر الامام القرطبي الآية (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) .
- ٢٨ - انظر الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي . في كتابه الاسلام والأوضاع الاقتصادية . الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٢ ، ص ١٢٠ .
- ٢٩ - انظر كتاب الاعتصام للامام الشافعي . جزء ٢ . ص ٢٩٥ .
- ٣٠ - سورة العنكبوت . الآية رقم (١٩) .
- ٣١ - أخرجه أبو داود والبيهقي .
- ٣٢ - أخرجه البخاري ومسلم .
- ٣٣ - سورة العنكبوت . الآية رقم (٦) .
- ٣٤ - سورة النمل . الآية رقم (٤) .
- ٣٥ - سورة الروم . الآية رقم (٢٨) .
- ٣٦ - سورة طه . الآية رقم (١٥) .
- ٣٧ - سورة الحج . الآية رقم (٢٧) .
- ٣٨ - انظر الامام السيوطي في الجامع الصغير .
- ٣٩ - سورة التوبة . الآية رقم ١٠٥ .
- ٤٠ - سورة النساء . الآية رقم (١١٤) .
- ٤١ - الحاكم في المستدرک .
- ٤٢ - الحاكم في المستدرک .
- ٤٣ - انظر مستد الامام أحمد بن حنبل . تعقيب الشيخ شاکر . الجزء التاسع تحت رقم ٦١٦٥ .
- ٤٤ - أخرجه البخاري ومسلم .
- ٤٥ - سورة النازعات . الآية من (٣٧) الى (٣٩) .
- ٤٦ - أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .
- ٤٧ - سورة البقرة . الآية (٣) .
- ٤٨ - سورة هود . الآية (٦١) .
- ٤٩ - سورة الجاثية . الآية (١٣) .
- ٥٠ - سورة الانشقاق . الآية (٦) .
- ٥١ - رواه أحمد والطبراني .
- ٥٢ - رواه أحمد والطبراني .
- ٥٣ - المستدرک للحاکم .
- ٥٤ - أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل .